

أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه، نحو قولك: واعبد زيدا، وإغلام عمره، فكذلك ههنا، لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه . . . (١)» .

وقال الرضى: «أجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضا، نحو: جاءني زيد لكن عمرو، حملا على بل، وليس لهم به شاهد (٢) . ومن أمثله عند البصريين أنهم أجازوا تقديم الحال على الفعل العامل فيها نحو: راكبا جاء محمد، قياسا على تقديم المفعول به، يقول أبو البركات الأنباري، وهو يذكر حجج البصريين: « . . . وأما القياس فلأن العامل فيها متصرف، وإذا كان العامل متصرفا يكون عمله متصرفا، وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه، كقولهم: عمرا ضرب زيد، فالذي يدل عليه أن الحال تُشبه بالمفعول، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه (٣) .

القياس الأصلي وموقف المدرستين منه :

وأما القياس الأصلي، وهو الذي يتحد فيه المحمول والمحمول عليه في النوع، فهو أصل في المدرستين، وإن اختلفت كل منهما عند التطبيق .

فقد كان البصريون يقيسون على المشهور الشائع، ويربطون القاعدة بالظاهرة العامة وما شدد عنها يحفظ ولا يقاس عليه، يقول المررد عن مذهبهم: «القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة (٤)»، أما الكوفيون فقد كانوا يعتدّون بكل ما ثبت عن العرب، ولو كان مثالا فردا، ومن الأقوال المشهورة في مذهبهم قول

(١) الاضاف ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٢) شأه النحو ١٢٣

(٣) الاضاف ٢٥١ .

(٤) الكامل ١/١٨٥ .